الحرقة في الجزائر، رؤية سوسيولوجية " ما بين الثمانينات والعشرية الاخيرة"

د. دهيمي زينب
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص:

يستلخص جدل الهجرة في سرد النقاش الدائر حول المتغيرات الحديثة التي تزداد بشكل متقطع النظير منذ الثمانينات الى غاية اليوم مٌخلفة في كل يوم مشكلات معقدة جديدة يبدو أنها أضحت قدرا محتوما انتجه سياسة البلاد تارة واقتصادها وثقافتها تارة اخرى هذه الثقافة او الذهنية التي اصبحت ملاذ او الحل في اعتقاد الكثير من الشباب الجزائري لحياة أفضل في أراضي اوروبا.

الكلمات المفتاحية : الهجرة " الحرقة " ، المجتمع الجزائري

Résumé :

L'histoire du débat sur les changements récents, qui n'a cessé de croître depuis les années 1980 jusqu'à nos jours, laisse de nombreux nouveaux problèmes complexes qui sont devenus inévitables, produits par la politique du pays, son économie et sa culture. Dans la conviction de beaucoup de jeunes algériens d'une vie meilleure sur le territoire d'Aruba

لمحة عامة عن الهجرة الغير شرعية

تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية وفي شمال أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لا تشكل حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا. ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في منطقة المغرب العربي و حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

فرغم تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة فلم يستطاع تحديد حجمها الفعلي نظرا للطبيعة غير الرسمية التي يكتسيها الظاهرة.

و غالبا ما تتفاوت الإحصائيات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين و تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10ــ 15 % من عدد المهاجرين في العالم و البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص[1].

أما في تقرير منظمة الهجرة الدولية فان مؤشر حجم الهجرة الغير قانونية إلى الاتحاد الاروبي يصل إلى 15 مليون فرد..[1]

و ازداد الخناق في عام 1990 بعد توسيع الاتحاد الأوربي و كان لهذه الإجراءات عكسية حيث استفحلت هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه حيث ابتكرت وسائل و طرق جديدة يستخدمها مرشحي الهجرة السرية في الجزائر أخذت أبعاد خطيرة في السنوات الأخيرة بحيث بلغت منحنيات مقلقة في صورة 1500 شاب حاولوا العبور إلى الشاطئ الآخر خلال 2007 و إعلان السلطات الجزائرية على لسان وزير التضامن السيد جمال ولد عباس إن حراس الشواطئ تمكنوا

خلال سنة 2007 من إنقاذ 1568 شابا مرشحا للهجرة السرية من بينهم 1300 شاب واجهوا خطر الموت الحقيقي كما أوضح السيد الوزير لحصة الواجهة للإذاعة الوطنية إن هؤلاء الشباب تم إنقاذهم في سواحل وهران و مدينة عنابة على وجه الخصوص.

كما ذكر الوزير إن 66 من الشباب المهاجرين ينطلقون من السواحل الغربية باتجاه الميريا فيما يختار 33 منهم السواحل الشرقية للاتجاه نحو سردينيا بايطاليا مبرزا أن عدد الشباب المهاجر سريا سنة 2005 قد بلغ 336 شابا . تذكر الإحصائيات القوات البحرية للسنوات الثلاث الأخيرة سنة 2008 أن 2340 شخصا تم توقيفهم علما أن عدد المهاجرين غير الشرعيين تضاعف 5 مرات بعد إن كان عددهم لا يتجاوز عام 2005 336 شخص كما لم تتمكن السلطات من تحديد هوية 60 من الجثث المنتشلة و تبقى هذه الإحصاءات غير ثابتة .[2]

اولا : مفاهيم الهجرة غير الشرعية:

- الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية، و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. و قد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية، و هو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.

- الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، و تعني الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة الاخرى .

- الهجرة السرية ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة، و قد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل- المراقبة الهشة للحدود- النزاعات العرقية- النزوح القسري.[3]

- الهجرة السرية هي جمعية مهيكلة لعصابة أشرار، عادة ما تكون متدرجة و أحيانا مقطوعة فيما بينها، تقوم بتنظيم و تسهيل استدراج و توجيه مهاجرا أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية، و أحيانا مقابل قيم أخرى .

- الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا.

- تتعدد دلالات الهجرة بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، الهجرةالغير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو "الحرقة"، و معناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.[3]

- تعتبر المفوضية الأوربية الهجرة غير الشرعية "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"

- و تعرف الهجرة غير الشرعيةفي القانون الجزائري حسب الأمر رقم 66\211 المؤرخ في 21جويلية 1966 بأنها ، (دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الإستقرار أو العمل) فالهجرة غير الشرعية إذن هي التسرب من البلد الأم إلى بلد آخر بدون تأشيرة و في سرية إما بهدف العمل أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث ، مثل الذي هو واقعفي المنطقة المغاربية بالتحديد، و هناك ثلاث فئات :

1- الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار .
2- الفئة العابرة و هي التي تتخذ المنطقة المغاربية محطة عبور نحو أوروبا .
3- فئة المهربين التي تنشط في ميدان التهريب بمختلف أشكالها.[4]

و قد ظهر في الفترة الأخيرة مسلك بحري جديد استعمل فيه قوارب طولها من 4 إلى 5 أمتار و 5,2 متر عرضا، تم رصدها على مشارف المدن الساحلية للغرب الجزائري من قبل الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية، و يلاحظ أن المهاجرين السريين يكونون أفواجا ، كل نوع يضم 10 إلى 12 شخص،يشتركون في شراء قارب مجهز بمحرك قوته بين 40 و 60 حصانا بثمن يتراوح بين 000 100 إلى 000 500 دج ، أو يقومون بسرقة قارب من أحد الموانئ غير المحروسة، ثم يبحرون باتجاه " ألميريا" بإسبانيا .إن هذه القوارب غير الشرعية تحمل على متنها صهاريج البنزين لضمان العبور الذي يدوم بين 7 و 8 ساعات، و هي مجهزة بنظام السير عبر الأقمار الصناعية (G.P.S)، و يستعمل المهاجرون السريون بوصلة تمكنهم من تحديد المسار انطلاقا من شواطئ الاستجمام و موانئ الصيد غير المحروسة، و تخص على العموم :

- ساحل وهران : (كاب بلون، كاب فالكون، بوسفر).
- ساحل عين تموشنت : بوجزار ، مداغ (بني صاف)، ساسل ، تارقة.
- ساحل تلمسان : آقلة ، المخلد .

و عادة ما يفضل هؤلاء المهاجرين السريين العبور على جزر " جيباس " التابعة للإقليم الجزائري نظرا لموقعها الجغرافي والإستراتيجي حيث تقع على مسافة 72 ميل أي 130 كلم من ميناء " ألميريا " بإسبانيا.

ثانيا :واقع الهجرة الغير شرعية : إن حلم الهجرة الغير شرعية هو رد فعل أمام غلق الأبواب للهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة الغير شرعية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.

وهكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي اليدين وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال(الدول الأوربية) ، هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل وغالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا .هذا الطلب يصدر أساسا عن قطاعات كالفلاحة والبناء والخدمات.

ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة حيث يمثل هذا القطاع ما بين 20 و25% من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني.

وتحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيعة وغير مكلفة[5].

يظل الجزاء القانوني حتى الآن، ورغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية، دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال اليد العاملة وقد أدت جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي إلى إنعاش ما يمكن تسميته بـــ"تجارة الأوهام". وقد تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين السريين لتقدم خدماتها إلى هؤلاء. ويؤدي المرشح للهجرة السرية مابين 600 إلى 5500 دولار في مضيق جبل طارق.

وتفوق هذه الكلفة بكثير هذه القيمة بالنسبة للشبكات العاملة بين آسيا وأوروبا أو الولايات المتحدة ويقدر رقم معاملات هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي 7 ملايين دولار في السنة .

كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي والتي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب موجودة عند 19 %من السكان النشيطين وهي أعلى عند عن الطلبة حيث تبلغ 54.%

والخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي Alfred Sauvy إشكالية الهجرة بقوله "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات."

إنّ هذه الظاهرة تسود بصفة خاصة في السواحل الغربية و الشرقية للجزائر وأصبحت تسجل تزايدا ملحوظا من الفترة الممتدة من سنة 1996التي سجلت خلالها مصالح الدرك الوطني 9 قضايا معاينة و توقيف 24 شخص ، إلى غاية سنة 2007 التي سجل فيها معاينة 114 قضية وتوقيف 1071 شخص.

وحسب تقارير ذات المصالح نجد أن غالبية المرشحين للهجرة السرية من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و40 سنة بما فيهم القصر فلقد تم توقيف خلال سنة 2007 23 شابا اقل من 18 سنة و 742 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و28سنة وتوقيف 279 شخص تتراوح أعمارهم بين 29 و40 سنة أما فئة أكثر من 40 سنة فتم توقيف 27 شخص من مختلف شرائح المجتمع (طلبة17 شخص موقوف، بطالين843 شخص موقوف وتوقيف 137 عامل و69 شخص يمارسون نشاطات حرة و5 موظفين) وهذا ما تبينه النسب التالية.

إحصائيات الهجرة غير الشرعية "الحراقة" للسنوات الالفنيات

+56% القضايا المعاينة

+50% الأشخاص الموقوفين

+30% الإيداع بالحبس

+90% الإفراج المؤقت

حيث أن عدد المرشحين للهجرة تزايد بنسبة 50بالمئة في سنة 2007اين بلغ عدد الأشخاص الموقوفين 1071 بالمقارنة مع سنة 2006اين أوقفت مصالح الدرك الوطني 714 شخص وإيداع بالحبس479 شخص سنة 2006 وإيداع625 شخص بالحبس سنة 2007 بنسبة زيادة تقدر ب30 بالمائة أما عدد الأشخاص الذين أطلق صراحهم مؤقتا فقد بلغ سنة 2007 ،446 شخص موقوف بنسبة زيادة تقدر ب 90 بالمائة مقارنة بسنة 2006 و الإفراج المؤقت عن 235 شخص.

كذلك نجد أن من مجموع1071 شخص موقوف خلال سنة2007 نجد 292 منهم تم توقيفهم بولاية عنابة، ولاية وهران 273 شخص موقوف، عين تموشنت 201 شخص موقوف، ولاية مستغانم تم توقيف 118 شخص ،تلمسان 62 حالة توقيف، الشلف 53 حالة، الطارف40 حالة، جيجل 16 حالة، سكيكدة 14 شخص موقوف و تليها ولاية الواد بحالتين. أما خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 قامت وحدات الدرك الوطني بمعالجة مايلي :

- معاينة 12 قضية متعلقة بالهجرة السرية"الحراقة".
- توقيف 100 شخص بتهمة الهجرة السرية.
- إيداع 51 شخص بالحبس.
- الإفراج المؤقت عن 49 شخص.

ومن خلال تقارير الدرك الوطني سجل هناك ارتفاع بنسبة 300 بالمائة فيما يخص عدد القضايا المعالجة خلال الثلاثي الأول من سنة 2007 أين تم معاينة 03 قضايا، وسجل هناك ارتفاع ملحوظ بنسبة 669 بالمائة فيما يخص عدد الأشخاص الموقوفين بالمقارنة مع الثلاثي الأول من سنة 2007 أين تم توقيف 13 شخص.

و لسنة 2010 وحدها و تحديدا في الموسمين الأخيرين نلحظ تزايد لخطورة الظاهرة حيث نشرت جريدة النهار الجزائرية في العدد 830 الصفحة 05 بتاريخ 08-07-2010 بأن حرس السواحل لمدينة عنابة قد نجحوا في توقيف 19 شاب يحاولون العبور إلى الطرف الآخر تتراوح أعمارهم ما بين 24و 38 سنة على متن قارب تقليدي الصنع ذو محرك 20 حصان من نوع سوزوكي ،أما في العدد 6068 لجريدة الشوق الصفحة رقم05 بتاريخ 26-07-2010فقد نشر أن وزارة الداخلية الإيطالية أعلنت أن في بلاغ لها نشرته وكالة أنباء إيطالية أن الشرطة بالتعاون مع عناصر الدرك قد قامت بمداهمة واسعة شملت معظم المدن الرئيسية و على وجه الخصوص ميلانو ، روما و نابولي أسفرت عن تعريف 572 شخص و إعتقال 12 رعية إيطالية بتهمة مساعدة مهاجرين غير شرعيين على الإيواء و ضبط خلال العملية 38 جزائري و 13 تونسي دخلوا إيطاليا بطريقة غير شرعية خلال الأونة الأخيرة ويقيمون في مساكن غير لائقة تماما و في ظروف مزرية رفقة حراقة من دول إفريقية و قد تم ترحيل الحراقة حسب تصريح وزير الداخلية الإيطالي جوا إلى بلدانهم .

ونشرت الشروق في العدد320 الصفحة 05 بتاريخ 09-08-2010 أنّ السلطات الإسبانية طردت أكثر من 500 حراق جزائري منذ بداية العام و في مقال آخر تم إنقاذ 3 حراقة جزائريين من طرف حراس السواحل الإسبانية في حالة حرجة جدا، الثلاثة ينحدرون من ولاية وهران ، تلمسان وعين تموشنت والنسب بتتزايد بصورة جد سريعة مذ سنة 2010 الى غاية السنة الجارية حيث ما صنع الفارق هو حرقة العنصر النسوي فاخر الحرقات كانت على متن القارب الذي اتجه من ميناء بني صاف متجها الى اسبانية يحمل 37 حراقا اضافة الى فتاتين مات منهم عشر افراد غرقا والبقية نجو .[6]

ثالثا :أسباب الهجرة الغير شرعية: أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول الشمال ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في **الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** التي يعيشها الشاب الجزائري ، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه تيارات الهجرة السرية، ومن ضمنها القرب الجغرافي وكذلك طموح الشباب والبحث عن النجاح .

وقد ذكر أحمد متناني في كتابه "**واقع و أحداث**"أن قيمة الفرد في المجتمعات الضعيفة لا تساوي شيئا و أن الفرد القوي هو دعامة حقيقية لكل نهضة أو مسيرة تمكنان المجتمع من التطور و النمو.

إنّ الأزمة في الجزائر متعددة المظاهر، فهي : اقتصادية، اجتماعية،قانونية سياسية، و حتى ثقافية، و لكن وبما أن الاقتصاد والقانون هما المحركان الأساسيان لأية دولة و المؤديان إلى نشوب أية أزمة فلابد من محاولة دراسة و شرح كل منهما على حدا، لعلنا نصل إلى تبرير مقولة الشباب الجزائري عامة: "ياكلنا الحوت و ما ياكلناش الدود".

1. الأسباب الاقتصادية: الاقتصاد هو الركيزة الأساسية لكل تطور و تنمية، شرط أن يكون منظما بشكل جيد و إذا كان غير ذلك فإن تبعاته ستعود على سلبا المجتمع. و ظاهرة الهجرة غير الشرعية "الحرقة" دليل على سوء التسيير الاقتصادي، فرغم وجود مشاريع و اقتراحات لفئة الشباب إلاّ أنها تفتقر إلى التسيير الحسن و البعيد عن البيروقراطية و كل المعوقات التي تجعل الشاب ينفر منها. وقد نفهم هذا من خلال هذا المثال من الواقع الذي يشرح بطء وتيرة التنمية بسبب البيروقراطية وغيرها من المعوقات:فعندما تسلم شركة لإطار ليسيرها فإنه مباشرة بعد الاستلام يحاول تغيير إطارات تلك الشركة لعدم الثقة بهم ،وهدفه من وراء ذلك هو بغَضّ النظر عن مصلحة المصنع و العمال، التجديد و أن يأتي بكل زملائه و أصدقائه ،كي يطمئنّ على منصبه الذي حصل عليه عن طريق العلاقات الشخصية مع أصحاب

النفوذ، ثم تبرز خلافات و مشاكل و هكذا تتحول الشركة من تنظيم إلى تخريب ثم تفسد العلاقات بين الأفراد و تتسع الهوة و ينتشر الظلم وهذا يسود مفهوم المحسوبية و العشائرية و ما شابه ذلك من عدم الانضباط و عدم مراعاة الكفاءة.[7]

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي تجاه أوروبا فيتجلى الأمر عند التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول الجنوب المتوسط ،فشل السياسات الحكومية إستمرار الحكومة في سياسة الإعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تزيد من الظاهرة ، بالإضافة إلى عدم قدرت الحكومات المغاربية على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة، و بالإضافة بهدف البحث عن الاستقرار الدائم و تحقيق حياة أفضل.

ثمّ إن البطالة و انعدام الدخل يندرجان ضمن خانة الأسباب الاقتصادية الرئيسية للهجرة غير الشرعية ففي مطلع أكتوبر 2005، عقد وزراء داخلية دول 5+5 "الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب وموريتانيا" من الجانب المغاربي و "فرنسا، اسبانيا، البرتغال، ايطاليا و مالطا" من الجانب الأوربي، ووضعوا خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة و في هذا الإطار أعلنت دول المغرب العربي عن حاجتها إلى مزيد من المساعدات الاقتصادية من الاتحاد الأوربي، لوقف الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، و قال وزير الداخلية المغربي "المصطفى الساهل" أن الدول الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء هي الأخرى تحتاج أيضا لمساعدات تنموية لتوفير فرص عمل حتى يفضل مواطنوها البقاء في بلادهم عن محاولة الهجرة إلى أوربا، و تقول الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60٪ تقريبا من سكانها هم دون الخامسة و العشرين من العمر، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية السابع لجامعة الدول العربية، صدر عام 2004 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية بما بين 15و20٪ و تتزايد سنويا ب03٪، وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 إلى 05 مليون عاطل، وبلغ معدل البطالة في الجزائر نسبة 29.9٪ و يقول المراقبون أن أزمة البطالة مرشحة للتصاعد بحدة في الجزائر في السنوات القادمة بعد المشكلات الناجمة عن تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03٪ خارج المحروقات بالإضافة إلى قلة الاستثمار الداخلي و الخارجي، و تراجع مناصب الشغل منذ 1986.

مع بدأ الأزمة الاقتصادية التي تلتها رفع التدعيمات من طرف الدولة و ذلك بأمر من صندوق النقد الدولي. [8]

و النتيجة كانت انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988، حيث تم إنشاء 40ألف منصب شغل خلال 1994-1998، مقابل 140 ألف منصب خلال 1980-1984، و فقدان أكثر من 360ألف منصب خلال إصلاحات 1994-1998، فترة التعديل الهيكلي، تقلص الوظائف الدائمة التي كانت تمثل49٪ عام 2000 مقابل 38٪ فقط سنة 2005 حيث انخفض عدد العمال الدائمين بنسبة 11٪ و زيادة على ظاهرة التسرب المدرسي التي تقدر ب600ألف تلميذ سنويا و يقول الخبراء أن دول المغرب العربي الثلاث "الجزائر تونس و المغرب" تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن إحدى نتائج طاهرة البطالة تزايد الفقر الذي يعتبر أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة و على سبيل المثال حسب آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 5.2مليون شخص، يمثلون نحو 16.25٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 32مليون نسمة، و يتحفظ كثير من الخبراء على هذه النسب و يرون أن الواقع أكبر من ذلك بكثير، و يفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر من حيث تم إحصاء 17٪ من السكان أي ما يعادل 06 مليون جزائري يعيشون في مستوى الفقر من حيث الحصة الغذائية و هناك أكثر من يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، بالمقابل يشير التقرير إلى أن 06٪ من عدد السكان من عدد السكان يعانون من سوء التغذية فيما تشير

إحصائيات أخرى إلى انتشار ما يعرف بجيوب الفقر، و يؤكد ذات التقرير أنّ 13٪ من السكان محرومون من الوصول إلى نقاط المياه الصالحة للشرب. [9]

2.الأسباب الاجتماعية: يتفق معظم المختصين في علم الاجتماع على أن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع عدد الجزائريين المهاجرين أو الراغبين في الهجرة إلى الشمال، تتمثل في تدني مستوى المعيشة و ارتفاع تكاليف الحياة و نقص فرص العمل.

و يرى سليمان رحال أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنّابة أنّ:"من الطبيعي جدا أن يحلم أي شاب جزائر بالاستقرار في إحدى دول الشمال، لاسيما بعد الانفتاح الإعلامي الذي شهدته البلاد بفضل انتشار الهوائيات، ما سمح للشباب باكتشاف حياة أخرى في الضفة الشمالية من البحر المتوسط، و أوضح أن تدني مستوى عيش الفرد وارتفاع مستوى البطالة و الفقر في المجتمع الجزائري، دفعا الشباب إلى الوقوع في فخ اليأس، و أوجدا الرغبة في التغيير نحو الأفضل مهما كانت الطرق.

و يرى الدكتور "عبد اللاوي حسين " مختص في علم الاجتماع جامعة الجزائر 2 أن الشاب الذي يخرج من بلده نحو ايطاليا أو اسبانيا يدرك تماما أنه سيخوض مغامرة قد تودي بحياته لكن أمله في الوصول إلى الضفة الأخرى و الحصول على عمل و بالتالي الحصول على نقود سيشجعه على ركوب المخاطر، وهذا ما جعل نسبة الهجرة بين الشباب تزداد بالإضافة إلى انعدام البديل لهؤلاء الشباب في بلدهم، ومن هنا يبدوا لنا نحن مغامرة فهو بالنسبة لهم استثمار، و بالتالي نجد اتجاها جديدا ظهر لدى المجتمع الجزائري و هذا الاتجاه يتناقض مع ما هو موجود، و منه وصلنا إلى مرحلة فيها مجتمعين، المجتمع الجزائري الذي ظهر منذ سنة 1962، و مجتمع جديد ظهر و لم يهتم به أحد، أو لم يجد الاهتمام الكافي تكوّن و أصبح موجودا و دخل في صراع مع المجتمع القديم، و بالتالي كانت منافذه إنحرافية وما "الحرقة" إلاّ نتاج لتطور المجتمع.

كما يرى "علي بوطاف" دكتور في علم النفس أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي كباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى و التي تعود أساسا إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية، فالشاب حسبه يتلقى صورة حالمة عن البلدان الأخرى عن طريق ما يسمعه و ما يراه عبر وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة ولكن في آخر المطاف يصطدم هذا الشاب بالواقع المرير في تلك البلاد و الذي يجره إلى التسول أو أكثر من ذلك.[10]

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للإرتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 20251.

ومن النتائج الأولى للإنفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن إنخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط، ففي إفريقيا مثلا، البطالة هي من أعلى معدلات البطالة في العالم، مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية، فقد سجل معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء زيادة طفيفة في الفترة بين عامي 1996 و2006 ، ليرتفع من 9.2 % إلى 9.8%،وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمو سنويا قدره 3.9% وقد تراجع معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 13 % إلى 12.2 %، من جهة أخرى انخفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ومنها دول شمال المتوسط،من7.8 %في عام 1996 إلى 6.2 % عام 2006.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل أن الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلىفشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر و المجاعة و البطالة و الإمراض..

و كذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار.. إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

3.الأسباب القانونية: تشهد الجزائر فراغا قانونيّا فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة، ففي محاكمة افتراضية نظّمها الاتّحاد العام للطّلبة الجزائريين، بكليّة الحقوق و التي كان القاضي فيها أو رئيس المحكمة الدّكتور "محمد ريش" و كان في الدّفاع الدّكتورة "بن براهم فطيمة"، و في النّيابة العامة الدّكتور "الغايب علاوة" أما المتّهم فكان "هواري" من وهران الذي حاول الهجرة بطريقة غير شرعيّة، و قد حكم القاضي ببراءة المتّهم بحجة أنّ:

القاعدة الأساسية في القانون الجنائي هي أنّه لا عقوبة و لا جريمة بغير نص، و بهذا قضت المادّة الأولى من قانون العقوبات الجزائري، التي تنصّ على أنّه لا جريمة و لا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون. ففي المواد الجنائية إذا لم يكن ثمّة نص يقضي بالعقوبة فإنّ القاضي يحكم بالبراءة، لأنّه لا عقوبة و لا جريمة إلاّ بنصّ في القانون، و بهذا تقضي المادّة 45 من الدّستور الجزائري.

و في ظل هذا الغياب القانوني يجد الشباب الفرصة الأكثر ملائمة لخوض المغامرة، لأن الرادع الأكبر غائب.

في حين يرى الدّكتور "محمّد محي الدين" أنّ "الحراقة" يخضعون للقانون الدّولي للبحار، وهو ذلك القانون الذي ينظم الطبقات البحريّة إلى: المياه الداخلية، المياه الإقليمية، و المنطقة المتاخمة، و الإشكالية تقع في المنطقة المتاخمة و يقصد بها تلك المنطقة التي لا تملك الدولة الجزائرية السّيادة عليها و مداها 24 ميل أي ما يعادل 38,62 كيلومتر و المقسّمة كالتالي: 12 ميل أي ما يعادل 19,31 كيلومتر للمياه الدّاخلية+ 12 ميل للمياه الإقليمية و كلاهما تدخلان ضمن السّيادة الكاملة و الشاملة للدولة الجزائرية و بالتالي ابتداءا من 24 ميل نجد المنطقة المتاخمة و نظامها القانوني المادّة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 و الذي صادقت عليه الجزائر، و في اعتقاد الأستاذ "محي الدين" فإنّ "الحراقة" يقومون بانتهاك النّظام العام للمحيطات و بالتالي الدّولة يمكن أن تعاقبهم .[11]

4. الاسباب الديمغرافية : ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية ، مع غياب برامج تنموية ناجحة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و تدني مستويات الأجور ، الأمر الذي دفع ببعض سكان هذه الدول إلى البحث عن فرص عمل في دول أخرى .

أن الدول الصناعية تمر مند أكثر من نصف قرن، بآخر مراحل التحول الديموغرافي التي تتميز بانخفاض كبير في معدلات النمو السكاني، و ارتفاع نسبة كبار السن نتيجة للانخفاض الشديد في معدلات الوفيات .

رابعا : قراءة سوسيولوجية في الاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة السرية :

تصنف الهجرة السرية حسب طبيعتها القانونية بأنها جريمة يعاقب عليها القانون. ويخول المشرع المؤسسات المتخصصة الصلاحيات الواسعة لمحاربة هذه الظاهرة بكل الوسائل المشروعة. و ينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة السرية علي أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك و التفاعلات و العمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع ومنه يكتسي هذا المفهوم مؤشر ينأساسين :

الأول:يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات و النظم الاجتماعية. و في هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل: الحراك

الاجتماعي و الصراع الثقافي و نظام التدرج الاجتماعي و العوامل الاقتصادية و السياسية و كثافة السكان و عمليات توزيع الثروة و الدخل و العمل و غيرها.

الثاني: يربط بين الهجرة السرية و التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي.

و الحقيقة أن تفسير سلوك الهجرة السرية لا يخرج عن إطار النظريات الاجتماعية الأساسية في علم الاجتماع و هي النظرية الوظيفية و الماركسية و أخيرا التفاعلية الرمزية.

إن دراسة الهجرة السرية من منطلق المنهج الوظيفي تقوم على أساس أنها:

- سلوك يخالف القواعد و الأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع، فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي ، فيفضي إلى تمزيق العلاقات و الأبنية الاجتماعية.
- إخفاق في النظم الاجتماعية المختلفة من حيث تشريب أفراد المجتمع المعايير و القيم التي يرعاها المجتمع
- فشل لأفراد المجتمع في استيعاب معاييره القائمة على التضامن و التساند الاجتماعيين.

لذلك يؤكد أنصار المنهج الوظيفي على ضرورة توقيع العقاب على مثل هذا النوع من السلوك مع ضرورة إتباع طرق العلاج و الإصلاح .

و حسب الاتجاه الماركسي أو ألصراعي فإن الهجرة السرية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة و الذين لا يملكون ذلك. و يشهد العصر الحالي نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش، و يلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرياء الجدد، فاختلّت توازنات التنمية،و ارتفعت البطالة في الدول كلها (الغنية و الفقيرة على السواء)، و ظهر الفقر، و اشتدت حدة المعاناة، و أصبح الوضع لا يطاق، فبدا الصراع واضحا بين الطبقات، مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ الهجرة السرية.[12]

خامسا : أبعاد الهجرة السرية: يخلص من التحليل السوسيولوجي للاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة السرية، أن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية :

1. ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و الروابط الاجتماعية. و في هذا الإطار، يمكن توظيف نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير الهجرة السرية، وتفيد الملاحظات الميدانية أن المهاجرين السريين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

2. اختلال التوازن بين الأهداف و الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، يُعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيضعف التماسك و التساند الاجتماعيين،مما يؤدي إلى ظهور الانزلاقات. و عليه يمكن تصنيف الهجرة السرية وفقا لنظرية " دوركايم " في الانتحار إلى ثلاثة أنواع :

أ- الهجرة السرية و كونها انتحار أناني :

ب- الهجرة السرية و كونها انتحار إيثاري :

ج - الهجرة السرية و كونها انتحار أنومي :

و بالنتيجة يمكن القول أن هذه النظرية تفسر الهجرة السرية من منطلق أن المهاجر السري يشعر بأنه غير قادر للوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية ، أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية، فيُجبر على الانسحاب .و هذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية – حسب ميرتون-

3- مخالفة القيم و المعايير التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع. في هذا الصدد تفسر الهجرة السرية على أساس أنها سلوك منحرف، و يقوم المجتمع بإضفاء وصمة الانحراف على المهاجر السري ، مما يؤدي إلى بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك، و أيضا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه

4- التقليد حيث أن الهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذى به . و تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية ، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة، يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك.

5- الموضة و يعبر عن ذلك بقانون الاندماج أو قانون تداخل الموضات و العادات و تزاحمها و حلول بعضها محل بعض الآخر .

6- قوة خفية في المجتمع تدفع الفرد إلى البحث عن منافذ للهجرة السرية، من منطلق أن أرض الله واسعةو الإنسان لابد عليه أن يتحرك ليرزق[13].

سادسا الفرق بين الهجرة الشرعية في سنوات الثمانينات و في العشرية الأخيرة: إن قضية الهجرة الغير شرعية ليست جديدة على الأسرة الجزائرية حيث برزت مع بداية الثمانينات أين كان من السهل الحصول على التأشيرة و حتى إن لم يحصل عليها فهي تشترى بثمن باهض و في عدم توفر أحد الوسيلتين فهناك حل آخر و هو تزوير جواز السفر أو الاختباء في بواخر السلع و هذا ما تأكد وثبت من خلال المقابلة مع بعض الشباب " الحرقة كانت ساهلة قبل ماشي كيما ضرك صعيب كنا نزوروها و إلا نشروها و كي هبطونا نعاودو انطلعوا".

أما في العشرية الأخيرة فأصبحت طرق الهجرة الغير شرعية تأخذ منحنى آخر و السبب الأحداث الدامية التي تميزت بها من إرهاب و ما إلى ذلك فأغلقت أبواب الهجرة ولم تعد متاحة فأصبح الشباب يلجأ إلى وسائل صعبة جدا حتى على التصور فهم يغادرون في زوارق تفتقر إلى أدنى شروط الأمان و بأعداد هائلة لكن المرعب في الأمر هو أن هؤلاء الشباب يهاجرون بقناعة إما الوصول إلى شواطئ أوروبا أو الموت غرقا في أعماق البحار كما يقولون "يأكلنا الحوت في البحر و ما نقعدش نموت في الجزائر" .

سوف نقدم حالتين من شباب المهاجرين في الثمانينات و حالتين من شباب في العشرية الاخيرة حاولوا الهجرة الغير شرعية و فشلوا.

الحالة الأولى: تقديم الحالة: (حراقة مهاجر في الثمانينات)

رفيق رجل متزوج في الثانية و الأربعين من عمره، مقيم في انجلترا، له ولد و ابنة، يعمل "سائق طاكسي" الزوجة لها جنسية فرنسية.

عاش رفيق في الجزائر العاصمة، الأم أمية و الأب له شهادة الإبتدائة موظف في بلدية الجزائر، عدد الإخوة 9 و رفيق يحتل المرتبة 5 بين الإخوة. المستوى الإقتصادي تحت المتوسط، الأب لا يستطيع توفير كل رغبات الأولاد.

المقابلة مع الحالة:

بدأت المقابلة مع رفيق بقوله "خرجت من المدرسة في الرابعة متوسط و لم أجد عمل، و كان هناك 3 من الحومة حرقوا فبدأت أفكر أنا كذلك في الهربة و ماذا يجب علي أن أفعل لما سألته ما هي الأسباب التي دفعتك للهجرة؟ قال لي: "أنا سوفريت هنا، الضيق، بابا ماراهوش لاحق بينا" ثم يقول: فهمت أن هنا في الجزاير لا يوجد مستقبل و لا عمل و لا دار و لا زواج" .

لقد تعرضت إلى التوقيف من قبل السلطات الأجنبية ثلاث مرات و لكن لم أيأس "عاود الهربة" . كيف كان تعامل السلطات الأجنبية معك؟ "تعامل خير من الجزائر أحترموني جابولي الأكل و الطبيب".

لقد تعبت في الدخول إلى انجلترا في المرة الأخيرة ذهبت إلى إيطاليا ثم دخلت إلى حدود سويسرا بالقطار إلى قرية صغيرة اختبأت في chantier (هناك حراسة مشددة طول اليوم) ثم ركبت القطار و دخلت lausanne كان الثلج ميزيرية كنت أنام في الثلج أشعل الحطب فقط و أنتظر صلاة الفجر لأذهب إلى المسجد للنوم تعرفت على 4 شباب جزائريين حراقة، لبثت 10 أشهر في lausanne ثم زوّرت البطاقة الصفراء la carte jaune للدخول إلى فرنسا و جاء

ابن عمي بالسيارة من انجلترا لاصطحابي و دخلت في أمان. و لكن دائما الخوف من السلطات الأجنبية حتى تزوجت بجزائرية لها جنسية فرنسية و ذهب الخوف.

ما رأيك في الحراقة في الزوارق: "مهابل ، الذي يذهب غالط هذا الوقت تبدلت الجزائر أصبحت أحسن من قبل و حتى أحسن من انجلترا التي تعاني من 3 ملايين بطال أما اسبانيا و إيطاليا يعانون من المجاعة.

هل تنوي الدخول إلى الجزائر. أحبها و سوف أرجع قريبا.

الحالة الثانية: تقديم الحالة: (حراقة من الثمانينات)

وليد متزوج في الخامسة و الأربعين من عمره، مقيم في انجلترا له بنتين يعمل في بيتزيرا مستواه الدراسي ثانية متوسط.

عاش وليد في الجزائر العاصمة، الأم أمية و الأب أمي سائق تابع للشركة عدد إخوته 6 و لهم غرفتين صغيرتين و لا تفصلهما سوى فتحة .

وليد يحتل المرتبة الأولى بين الإخوة، الأب سكير و عنيف مع الأسرة بحيث تتعرض أمه للضرب تقريبا كل يوم.

المقابلة مع الحالة: وليد يقول عشت في ميزيرية كبيرة ضيق في البيت الأب و الأم في شجار دائما ليلا مع سماع كلام فاحش في البيت بسبب عدم وجود غرفة خاصة لهما الإحتياج توقفت عن الدراسة "كنت نقرا مليح" و هذا لمساعدة أمي و أخواتي "بعت المايز و الكاوكاو".

"السبب الذي دفعني للهجرة هو: عييت من الرقاد رجليا تحت الخزانة سباطي أمقطع و التريكو ميكول و بابا يدخل للدار سكران".

يقول لم أتعرض للتوقيف عملت في بيتزيريا و تزوجت mariage blanc ثم تزوجت من الجزائر و أنوي الدخول إلى الجزائر و لقد بنيت منزل للرجوع أحب الجزائر و لكن قبل لم أجد فيها مكان.

يقول على الشباب الذين يهاجرون في الزوارق "ماراهمش واعيين نحن كنا نسافر بقيمتنا معانا الدراهم و نختار البلاد التي فيها عمل و لكن هم لا يختارون إلاّ الهجرة فقط و الموت ،هذا انتحار"

الحالة الثالثة: تقديم الحالة: يوسف عشرون سنة، مقيم في سكيكدة، بطال المستوى الدراسي الثالثة ثانوي، الأم مستوى ابتدائي، الأب ثانية ثانوي موظف، المستوى الاقتصادي متوسط، عدد الإخوة 05 هو أكبر الإخوة.

المقابلة مع الحالة: يوسف لم يتقبل فشله في محاولة الهجرة الغير شرعية، تم توقيفه في السواحل الاسبانية كان مع 7 شبان وجدوا في حالة حرجة بسبب تعطل قارب الصيد تم تحويلهم إلى العناية الطبية ثم حوّلوا إلى الجزائر. يقول يوسف "لقد شفنا الموت، فقدنا اثنين منا في وسط البحر تهنا 3 أيام و نحن في رعب و هلع و جوع".

ما هي الأسباب التي دفعتك للهجرة؟ لم أنجح في شهادة الباكالوريا و اتفقت مع أصدقائي للهجرة و العمل و" نديرو التاويل"، هنا في الجزائر لا يوجد أي شيء ولا حتى العمل، لا نستطيع أن نشتري منزل أو نتزوج.

هل ترغب في الذهاب مرة أخرى؟ إذا وجدت فرصة لا أقول لا.

الحالة الرابعة: تقديم الحالة: جمال شاب في الثالثة و العشرون من عمره. مقيم في سكيكدة، بطال المستوى الدراسي التاسعة أساسي، الأم أمية، الأب متوفي، عدد الإخوة 10 و هو أصغرهم المستوى الاقتصادي ضعيف.

المقابلة مع الحالة: "لقد فشلت في الحرقة كنا بصدد الإنطلاق و لكن للأسف لحق بنا حراس الشاطئ فهربنا. ما عنديش الزهر ".

ما هي الأسباب التي دفعتك للهجرة؟ ضحك في وجهي و قال: "لا خدمة لا دار، يما باعت قطعة أرض ورثتها و أعطاتني الدراهم باش نروح و نخرجهم من الميزيريا".

هل ستحاول الذهاب مرة أخرى؟ "نعم طبعا وسوف اذهب أو أموت لا يهمني و هنا راني ميت

خاتمة

لا جدال من أن الدراسة جدية للهجرة السرية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التاريخية مرورا بالاستعمار الفرنسي والاسباب الاقتصادية و السياسية للواقع التي نشأت فيه، فضلا عن العوامل الطارئة أو الاعتراضية التي تصاحب التغيرات الاجتماعية المفاجئة و العنيفة. حيث أن طرح إشكالية هذه القضية لازال يتم بطريقة فجة، بل أن الإعلام يكتفي بنشر المعلومات و البيانات التي يجمعها من مصادر المؤسسات المكلفة بمحاربة الظاهرة ، و يوظف مصطلحات و مفاهيم تفيد التهويل و الإثارة والتحذير(قوارب الموت)، فشاعت تصورات بسيطة و ضيّقة، مع أن المشكلة في بعديها الإنساني و الأمني، تتجاوز كل ذلك إلى معضلة حقيقية تتفاقم بحدة و قساوة.

إذن فالقضية هي أن الهجرة السرية تحتضن مجموعة واسعة و كبيرة من الأسباب لا نستطيع من خلال هذه المقال إلى التحدث عنها بصورة اوسع واعمق ، لأنها الظاهرة تتسم بالشمول، و معالجتها مسألة تتعدى إمكانيات الباحث الواحد و حدود البحث الواحد.

قائمة البيبليوغرافيا

1/ محمد عبيد الزنتاني إبراهيم .الهجرة الغير شرعية و المشكلات الإجتماعية.الطبعةالأولى.المكتب العربي الحديث.2008.

2/عبد اللطيف محمود .الهجرة و تهديد الامن القومي العربي . القاهرة :مركز الحضارة العربية. 2003

3/الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة، الدورة 62، البند 64 (أ)، 30 جويلية 2007.

4/غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورو -متوسطي منذ السبعينيات، رسلة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص.39.

5/محمد لعقاب، "الخوف الأوربي من شمال إفريقيا"، الشروق اليومي " ، العدد 1181 16 سبتمبر .2004

6/ رياض (س) "مافيا الهجرة السرية تتبع الموت للحراقة" الخبر اليومي، العدد 5327 ،16 مارس 2008

7/هشام قاسمي "توقيف قاربي حراقة على متنهما 19 حراق بشاطئ الشط وجنان الباي في عنابة و الطارف"، النهار ، العدد830 ،08 جويلية .2010

8/أحمد زقاري "وصول 38 حراقا جزائريا جوا من إيطاليا "، الشروق اليومي العدد6068 ،26 جويلية 2010 .

9/محمد حمادي "السلطات الإسبانية تطرد أكثر من 500 حراق جزائري منذ بداية العام "،الشروق اليومي العدد320 ،09 أوت 2010.

10/أحمد زقاري "توقيف حراقة جزائريين بعرض البحر وتفكيك شبكة تهريب حراقة بينها جزائري بإيطاليا "الشروق اليومي ،العدد3068 ،28 سبتمبر 2010

11/نبيل (ش)"18 حراق أبحروا أمس من شاطئ الحناية بالطارف "، الشروق اليومي ، العدد6185 ،26 أكتوبر 2010.

B.12/El-Khader, l’europe et la Méditerranée, Géopolitique de la proximité, Paris: ed. l’harmattan, 1994, p.66.

13/ محمد رمضان ،الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية بقسم التقافة الشعبية. كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية جامعة تلمسان.

14 / تلفزيون النهار الاخبار 2017//2016

15/ موقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك 2017